

8-31-2025

Propositional Instances Rejected by Al-Farra: A Grammatical Study

Hind Abdulaziz Alsolyman

Department of Arabic Language, Faculty of Humanities and Social Sciences, Princess Noura bint Abdulrahman University, Riyadh, Saudi Arabia, haalsolyman@pnu.edu.sa

Follow this and additional works at: <https://kauj.researchcommons.org/jah>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

Alsolyman, Hind Abdulaziz (2025) "Propositional Instances Rejected by Al-Farra: A Grammatical Study," *Journal of King Abdulaziz University: Arts and Humanities*: Vol. 33: Iss. 4, Article 3.
DOI: <https://doi.org/10.64064/1658-4295.1039>

This Article is brought to you for free and open access by King Abdulaziz University Journals. It has been accepted for inclusion in Journal of King Abdulaziz University: Arts and Humanities by an authorized editor of King Abdulaziz University Journals.

الأمثلة الافتراضية المرفوضة عند الفراء: دراسة نحوية

هند بنت عبد العزيز السليمان

أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، المملكة العربية السعودية

haalsolyman@pnu.edu.sa
<https://orcid.org/0009-0001-9598-2988>

المستخلص

عُني الفراء بالأمثلة النحوية، وطوعها لأغراض مختلفة، وهذا البحث يتناول الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة في كتابه (معاني القرآن)، الذي يعد مصدرًا للنحو الكوفي، وركز البحث على ما رفضه الفراء بصورة تنفي القول، أو تخطئه، أو تنهى عن مثله بصورة: (لا تقول، ولا نقل) ونحوهما، مثل: (نعم مثلك زيدٌ) وَ (ضربت إلا أخاك)، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق أهداف البحث ومنها: تحليل هذه الأمثلة المرفوضة، والوقوف على أسباب رفضها، ثم الكشف عن مقاصد الفراء من استعمالها، وأثبت البحث أنَّ الفراء رفضها لأسباب تركيبية، أو دلالية، أو سياقية، واعتمد في رفضه لبعض الأمثلة المفترضة على عدم استعمال العرب لمثل هذا القول، ولكن ثبت أنَّه مسموع كما في استعمال (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) في النثر. وجاء اهتمامه بالأمثلة المرفوضة في سياق الاستعمال الواقعي، فهو دائمًا يربط المثال المرفوض بالقول وهو أدعى لاستحضار الذهن، وتصور المعنى، وتصور التركيب المرفوض، وكل ذلك أسهم في إظهار قدرته على التعليم، فالمثال النحوي المفترض المرفوض عند الفراء يمثل غاية الاجتهاد لتوضيح القاعدة النحوية بضدها، ومع ما فيه من اختصار للجهد بالنسبة للمتعلِّم إلا أنَّه يمثل أسلوبًا علميًا تعليميًا فريدًا، وظفَّ فيه الفراء الاحتجاج، والتعليل، ومنع اللبس، وتوضيح الفروق، والربط، والتنظير للوصول إلى فهم عميق للقاعدة النحوية.

الكلمات المفتاحية: الأمثلة، الرفض، الافتراض، المصنوع.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ الاحتجاج بالشاهد النحوي يمثل ركنًا من أركان القياس، وقد اهتم النحويون بالمثال النحوي، وجعلوا

له وظيفة تعليمية، وطوعوه لأغراضهم فبينوا به ما كان مرفوضاً في القياس أو الاستعمال، وهذا البحث يدرس الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)، وتتبع أهميته من المدونة نفسها فكتاب (معاني القرآن) منجم ثري يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة خاصة فيما يتعلق بكشف طرق الاحتجاج والتعليم عند الفراء. فدراسة الأمثلة النحوية تسلط الضوء على الفكر النحوي عند الفراء، وطريقته في الافتراض. ولم تقف الباحثة على أي بحث سابق تناول هذا الموضوع، وتشكل الدراسات السابقة مجموعة من البحوث منها بحث واحد فقط عن الفراء، أما البحوث الأخرى فقد تناولت المثال النحوي بشكل عام، ولم يمنع هذا من الاستفادة من بعضها.

وبعد الاستقراء وجدت الباحثة أنَّ الأمثلة المرفوضة التي رفضها الفراء كثيرة جداً، وقد حكم عليها من خلال قوله: (غير الجائز، ولا يجوز، ولم يجز، وممتنع، وخطأ، ولا تقول، ولا تقل، ولا يقولون...)، ولطول الموضوع اقتصر على الأمثلة الافتراضية النحوية التي رفضها الفراء بقوله: (لا تقول) ونحوها، وقد أحصت الباحثة أكثر من أربعين مثلاً، وإذا كان المثال المرفوض يمثل الأمثلة الصرفية، واللغوية، والصوتية^(١) المرفوضة، فهو خارج عن حدود هذا البحث، وسيقف البحث فقط على أسباب رفض الأمثلة النحوية، وسيحلل مقاصد الفراء من استعمالها.

أهداف البحث

١. الكشف عن الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة.
٢. تحليل أسباب رفض الأمثلة النحوية الافتراضية.
٣. الكشف عن مقاصد الفراء من توظيف الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة في كتابه.

الدراسات السابقة

- الأمثلة غير الجائزة عند الفراء، مها الخضير، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٧٠، ٢٠١٣م، ص ٢٤١-٢٧٨، يركز هذا البحث على الأمثلة غير الجائزة عند الفراء في تفسير بعض آيات سورة البقرة، ويتناول مستويات الجواز، وهو يختلف عن هذا البحث في الموضوع، وفي طريقة تناول الأمثلة، وقد اشترك مع هذا البحث في ثلاثة أمثلة فقط.

- معاني القول وأثرها في الحكم النحوي في كتاب معاني القرآن للفراء، علي السرحاني، مجلة العلوم العربية، العدد ٥٣، شوال ١٤٤٠هـ، وتناول هذا البحث الألفاظ التي تؤدي معنى القول عند الفراء، ولها أثر إعرابي، وهو مختلف عن هذا البحث اختلافاً تاماً.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٠/١، ٥

- المثال النحوي المصنوع فلسفته النحوية وأبعاده التربوية، سهى نعجة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، المجلد ٤، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ٢٤١-٢٧٨، تناول هذا البحث المثال المصنوع، وموقف الباحثين من المثال المصنوع، والأبعاد التربوية له، وهو يتلاقى مع هذا البحث في الاهتمام بتعريف المثال المصنوع.

- المثال النحوي العربي، فلسفته وأبعاده التربوية قديما وحديثا، باوني عبد الله، مجلة البحوث العلمية والتربوية، المجلد ١٣، العدد ١، ٣١/ ٣/ ٢٠٢٤م. ص ٥٣٧-٥٤٤، وقد ركز البحث على الأبعاد التربوية والتعليمية للمثال النحوي.

- المثال المصنوع وأثره عند ابن جني دراسة في كتابه الخصائص، خالد السياب، حسين داخل مرزة، مجلة الباحث، العدد ٣٠، ٢٠١٩م. ص ٧٠-٩٠، ويركز هذا البحث على الأمثلة النحوية عند ابن جني، والبعد غير النحوي لها، ودرس تركيب بعض الأمثلة، ولم يتناول مطلقاً الأمثلة المرفوضة عند ابن جني أو غيره.

- الشحنة الدلالية للمثال النحوي المصنوع ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى المتعلم، العيادي زهرة، بن عليّة عبدالسلام، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠م. ص ٧٠٣-٧١٥، وتناول تعريف المثال النحوي المصنوع، وأبعاده وقيّمته التربوية والاجتماعية، وعوامل استعماله.

- المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني دراسة وتحليل، محمد العمري، مجلة الجامعة القاسمية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٣م. ص ١٦١-١٩٤، ركز على كتاب المقتصد، وعلى تعريف المثال النحوي المرفوض عند الجرجاني، وأسباب ذلك عنده.

- المثال النحوي المعنوي في العربية دراسة تحليلية تقويمية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كريم الربيعي، ٢٠٠٤م، وتناول تعريف المثال النحوي، ومميزاته، والجوانب الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية التي يمثلها، وبشكل عام يختلف تمامًا عن أهداف هذا البحث وحدوده.

- وكل ما سبق لن يستغني هذا البحث عن الإفادة منه؛ لأنّه يتعلق بالمثال النحوي بشكل عام. علماً أنّ الدراسة الأولى هي الدراسة الوحيدة التي أشارت إلى الفراء من بين كل الدراسات المذكورة سابقاً.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لتحقيق أهدافه، متبعاً الخطة الآتية:

مقدمة: وتشتمل على تعريف بالموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة.

المبحث الثاني: تحليل أسباب رفض الأمثلة النحوية الافتراضية.

المبحث الثالث: مقاصد الفراء من إيراد الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة.

ثبت بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة

اعتمد النحويون عند شرح القواعد على الشاهد والمثال، فيستعينون بالشاهد النحوي لإثبات القاعدة، ولا يخفى أنَّ عصور الاستشهاد وحدوده الزمانية والمكانية كانت ممَّا يُعول عليه في الاحتجاج اللغوي، ومع ذلك يلجأ النحويون إلى استعمال المثال النحوي، وهو صنعة النحوي فيطوعه لبيان فكرة ما، أو إثبات شيء أو نفيه في حدود القواعد النحوية، والمثال له دور كبير في الدرس النحوي، وإن كان يختلف عن الشاهد النحوي إلاَّ أنَّه لا يقل عن أهميته، ولا يخرج عن كونه وسيلة تعليمية يجتهد النحوي في استثمارها وفقًا لمقاصده، وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ التمثيل في الدرس النحوي كان له شأن عظيم عند سيبويه فقد استعمل المثال وحده حدًا في التعريف "قائمًا بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وخُمد" (٢)، وقد أكثر من الأمثلة المصنوعة (٣) أو التعليمية؛ انطلاقًا من الغرض الأساس في ذكر القاعدة النحوية سواء للاستدلال عليها بالشواهد، أو الاحتجاج لها بالتمثيل، وكذلك النحويون من بعده استعملوا المثال النحوي المصنوع، أي الذي يفترضونه في مناظراتهم ومؤلفاتهم. (٤)

المثال في اللغة: من مادة (م، ث، ل) والمثل: في اللغة نوع من الكلام ترضاه العامة، والخاصة (٥)، وجمعه: أمثال، وأمثلة، وهو ما يُضرب لشيء فيجعل مثله (٦)، قال الخليل: "والمثل: الحديث نفسه... والمثل: شبه الشيء في المثال، والقدر، ونحوه حتى في المعنى... والمثال: ما جعل مقدارًا لغيره، وجمعه مُثْل، وثلاثة أمثلة" (٧)

أمَّا المثال النحوي المصنوع: فهو جملة يصنعها النحوي ليبين القاعدة (٨)، وهذه الجملة، وإن كانت تمثل معنى مجردًا في عقله، إلاَّ أنَّها تنطلق من فهمه للقاعدة، ورغبته في توضيحها وهو تمثيل

(٢) الكتاب: ١/١٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ١/١٦٠، ١٠٣، ٢/٢٩٩، ٥٨، ٢٨٢.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٢٤٤، ٢٣٧، والخصائص لابن جني: ٣/٣٧١، ٣٣٣.

(٥) انظر: الكليات: ٨٥٢.

(٦) انظر: لسان العرب: ١١/٦١١.

(٧) العين: ٨/٢٢٨.

(٨) انظر: المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني دراسة وتحليل، محمد العمري، مجلة الجامعة القاسمية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٣م، ص ١٦٥.

مُفتعل لتطبيق القاعدة^(٩)، ولا يأتي المثال المصنوع للاستدلال لأنّه غير ملزم^(١٠) بمعنى أنّه ليس من كلام من يحتج بلغتهم، فهو للاحتجاج لصحة ما يرمي إليه النحوي، وهو وليد أفكاره، واستعان به؛ لإيصال فكرته وتوضيحها، والمثال المصنوع له بنية عميقة، فالنحوي لم يرتجله ارتجاءً عشوائياً، بل راعى عمق المثال، ومناسبته لموضع الكلام الذي ذكر فيه، فهو اختيار مقصود^(١١)، ففي الافتراض محاكاة لواقع المتكلمين، وهو لا يخضع لزمان أو مكان بل هو عام في دلالاته على القاعدة النحوية، ويحمل رسالة، وإشارات دلالية، وتاريخية^(١٢).

ويظهر أنّ المثال لا يقاس عليه إلّا إن كان موافقاً للقاعدة النحوية، وموافقاً للاستعمال، وجاء بلغة فصيحة وسليمة، كما لو مثّل النحوي بـ(قال زيد)، وفي المقابل لو خالف المثال القاعدة النحوية، أو الاستعمال، أو خالف الفصاحة يصبح مثلاً مرفوضاً لا يقاس عليه، وفي كلتا الحالتين يستعين النحوي بالمثال المفترض، أو المصنوع للبيان، والإيضاح. ويظهر المثال النحوي علاقة النحوي ببيئته^(١٣)، وبمن حوله من المتعلمين، حتى وإن كان مرفوضاً، فالنحوي يلتزم بهذه العلاقة؛ لأنّ اهتمامه ينطلق من توضيح القاعدة بضدها.

وقد يشكّل على المتعلم أنّ المثال المصنوع عند الفراء قد يسبق بعبارة مثل: (واعلم، ألا ترى أنّك تقول، وألا ترى أنّك لا تقول، ولا تقول، ولا يجوز أن تقول...)، ولا أجد المثال النحوي إلّا أداة استعمالها الفراء لتجسيد أفكاره بلغة حية يفهمها المخاطب بشكل عام، ولكنّه سيرفض منها ما كان مخالفاً للقاعدة، أو الاستعمال كما سيأتي.

وقد رفض الفراء الأمثلة الافتراضية التي جاء بها بصور مختلفة، فيصف الفراء المثال بأنّه محال، أو ممتنع، أو لا يجوز، أو لم يجز^(١٤)... ولكنّ البحث -كما ذكر سابقاً- اقتصر على الرفض بصيغة القول وتصريفاته، ومنها، قوله: "خطأ أن تقول: نعم مثلك زيد، ونعم أيّ رجل زيد؛ لأنّ هذين لا

(٩) انظر: المثال النحوي المصنوع فلسفته النحوية وأبعاده التربوية، سهى نعمة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، المجلد ٤، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ٢٤٩.

(١٠) انظر: دور الشاهد في بناء القاعدة النحوية، إبراهيم ألبب، حكمت علي بريهان، مجلة جامعة تشرين، مجلد ٣٧، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٢٦٥.

(١١) انظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٤٤.

(١٢) انظر: الشحنة الدلالية للمثال النحوي المصنوع ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى المتعلم، العيدي زهرة، بن علي عبد السلام، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص ٧٠٧.

(١٣) انظر: المثال النحوي المصنوع فلسفته النحوية وأبعاده التربوية، سهى نعمة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، المجلد ٤، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ٢٦٥.

(١٤) انظر: على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء: ١/٢٢، ١٠، ٣٦١، ١٩٥، ٢٤.

يكونان مفسرين^(١٥)، ففاعل (نعم وبئس) الظاهر لا يكون إلا معرفاً بـ(ال)، أو مضافاً لما فيه (ال)، ومن صور رفض القول المصنوع:

- (لا) النافية مع الفعل المضارع المبني للمعلوم

استعمل الفراء صيغة مباشرة للنفي بـ(لا) مع فعل القول المضارع المبني للمعلوم المسند للمخاطب الحاضر (لا تقول)^(١٦)، وقد يطيل في إشارته للمثال المرفوض باستعمال (لا) النافية، وبعدها يأتي بما يزيد النفي كمجيء (يكون في الكلام) ثم بـ(أن) المصدرية قبل (تقول) نحو قوله: "لا يكون في الكلام أن تقول: والله فم، ولا أن تقول: والله لا تقم"^(١٧)، أي لا يجوز أن يكون فعل الأمر جواباً للقسم، ولا يخفى من هذا الوصف التأكيد على النفي وكأنَّ المخاطب يحتاج إلى تأكيد عدم مجيء نحو (والله قم) في كلام العرب.

ويكثر أن يكون توجيه المثال للمخاطب المذكور، كما في قوله: "القول لا يصلح فيه أن تقول: قلت زيداً"^(١٨)، فما بعد القول مرفوع بالحكاية، وقوله: "ولا أن تقول: يا رب فاغفر لي"^(١٩)؛ لأنَّ الفاء لا تقع بعد النداء؛ لأنَّه لم يسبقها شرط، وفعل الأمر هنا بعد النداء مستأنف، ووضوح الخطاب ظاهر بالخطاب المباشر للمتعلم، قال: "كما أنك لا تقول: ضربت إلا أخاك، ولا ذهب إلا أخوك"^(٢٠).

وقد يؤكد الرفض بالحكم، فيقول (لا يجوز أن تقول) ونحو ذلك: قوله: "ألا ترى أنك تقول للرجل: احلف لتقومن، أو احلف لأقومن، كما تقول: قل لأقومن. ولا يجوز أن تقول للرجل: احلف لتقومن، فيصير كأنَّه لآخر، فهذا ما في اليمين"^(٢١). أي لا يجوز أن يكون الفعل بالياء وهو للمخاطب.

والفراء أيضاً لا يجيز تقديم الجار والمجرور على المفعول به، كما في قوله: (لا تقول: ضربت بالجارية كفيلاً حتى تقول: ضربت كفيلاً بالجارية)^(٢٢)، وأشار إلى عدم جواز القول بـ(ضربتك بالجارية وأنت كفيلاً)؛ لأنَّ التقديم والتأخير يعتمد على الاهتمام بالمقدم بشرط ألا يحدث لبس أو خطأ

(١٥) معاني القرآن للفراء: ٥٧/١

(١٦) انظر: معاني القرآن ١٦٦/٢

(١٧) معاني القرآن: ٥٣/١

(١٨) معاني القرآن ١٨٠/١

(١٩) معاني القرآن ٢٤١/٢

(٢٠) معاني القرآن: ١٣٩/٢

(٢١) معاني الفراء: ٥٤/١

(٢٢) انظر: معاني القرآن ١٦٥/١

في التركيب، وهنا تقدم الجار والمجرور على ما تعلق به وهذا غير صحيح، وفي موضع آخر ذكر الفراء أنَّ الفعل الواقع في جواب الشرط أو الطلب لا تدخله نون التوكيد إلا في الضرورة عندما تناول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمُنُ وَجُنُودُهُ﴾ [سورة النمل: ١٨] قال: "المعنى والله أعلم: إن تدخلن حُطْمَتْنِ، وهو نهى محض؛ لأنَّه لو كان جزء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة ألا ترى أنَّك لا تقول: إن تضربني أضربك إلا في ضرورة شعر" (٢٣)، ومن خلال تتبع هذه المسألة في غير الآية الكريمة نجد أنَّ من يجيز دخول نون التوكيد في الضرورة يشبه الجزء بالنهي (٢٤)، وهو ما ذهب إليه سيبويه، قال: "وقد تدخل النون بغير ما في الجزء، وذلك قليل في الشعر شبهوه بالنهي" (٢٥) وقيل إنَّه قليل؛ لأنَّه ليس من مواضع النون فهو خبر يحتمل الصدق والكذب (٢٦). ويظهر لي أنَّ علة المشابهة تجيز توكيد الفعل في الجزء في النثر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٧٣] (٢٧).

وذهب الفراء في تفسير سورة الفاتحة إلى أنَّ (غير) في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: ٧] مجرورة؛ لأنَّها نعت للاسم الموصول (الذين) ثم يوضح أنَّ كلاً من التابع والمتبوع متكافئان في التعريف، ف(الذين) اسم موصول فيه دلالة العموم، وكذلك في (غير المغضوب عليهم) دلالة عموم، ويمثل لهذه الصورة الجائزة بقوله: لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب. أي: بمن يصدق ولا يكذب، ثم يحترز من وقوع السامع في وهم تعميم القاعدة فيقول: "ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير؛ لأنَّ عبد الله موقَّت، و«غير» في مذهب نكرة غير موقَّعة، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقَّعة" (٢٨).

فهذا المثال الافتراضي قد يتوهم فيه السامع أنَّ (غير) وقعت نعتاً لـ(عبدالله)، وهذا لا يجوز، ولكنَّ هذه الصورة جائزة في الاستعمال على تقدير (غير) بدلاً من (عبدالله)؛ لأنَّه يجوز عدم التكافؤ في درجة التعريف في البدل، ولكنَّ هذا الشرط لازم في النعت (٢٩).

- (لم) الجازمة مع الفعل المضارع

(٢٣) معاني القرآن: ١/١٦٢

(٢٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٠/٤

(٢٥) الكتاب: ٣/٥١٥

(٢٦) انظر: المقاصد الشافية: ٥/٥٥١

(٢٧) وانظر: الأعراف: ٢٣، والحج: ٦٠

(٢٨) معاني القرآن ١/٧

(٢٩) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٦-١٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/١٨-١٩

واستمر توجيه المخاطب من خلال رفض المثال باستعمال المضارع المجزوم بـ(لم) حينما ذهب إلى أنَّ حرف الجر العامل لا يعمل مضمراً، قال الفراء: "ولم يجر أن تقول في الخفض: قد أمرت لك بألف ولأخيك ألفين، وأنت تريد (بألفين)؛ لأنَّ إضمار الخفض غير جائز... ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيد لأنَّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد"^(٣٠).

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه قبيح وضعيف^(٣١)، وأجاز ابن مالك الخفض بإضمار (الباء) لبقاء معناها، وذكر أنَّ الفراء منعه^(٣٢).

- وصف القول بالمحال

ومثل في موضع آخر بمثال مرفوض، وجعل القول به محالاً في سياق عدم جواز مجيء خبر الأفعال الناسخة فعلاً ماضياً في (نحو): (عسى قام، وكاد قام) قال الفراء: "ولذلك كان محالاً قولك: عسى قام؛ لأنَّ عسى وإن كان لفظها على فَعَلٍ فإنَّها لمستقبل... لأنَّ ما بعدهما لا يكون ماضياً"^(٣٣) إذ لا يكون خبر هذه الأفعال غير مضارع^(٣٤).

- وصف القول بالخطأ

ومن صور الرفض تخطئة القول المفترض في نحو: (هذه دارٌ أنتى) عند إرادة التوكيد بذكر نعت (الدار) مؤنثاً، والمنعوت ليس مؤنثاً حقيقياً، فالعرب تؤكد التانيث بالمؤنث، والتذكير بمثله قال الفراء: "ومنه قولك للرجل: هذا والله رجل ذكر. وإنما يدخل هذا في المؤنث الذي تانيثه في نفسه مثل المرأة والرجل والجمل والناقة. فإذا عدّوت ذلك لم يجر. فخطأ أن تقول: هذه دارٌ أنتى، وملحفة أنتى؛ لأنَّ تانيثها في اسمها لا في معناها. فابن على هذا"^(٣٥).

- استعمال (ألا) مع الفعل (ترى)

وقد يعمد الفراء إلى ربط المخاطب بالواقع اللغوي، ويجعله يستشعر أنَّ المثال مرفوض من خلال إدراكه بأنَّه لا يستعمله، وذلك عندما يستعمل (ألا ترى) قبل القول، قال الفراء: "ألا ترى أنك لا تقول: علمني علماً أنتفعه"^(٣٦).

(٣٠) معاني القرآن: ١٩٦/١

(٣١) انظر: الكتاب: ٢٦٢/١

(٣٢) انظر: شرح التسهيل ١٩٢/٣، والاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص ٤٢٨

(٣٣) معاني القرآن: ٢٤/١ - ٢٥

(٣٤) انظر: الكتاب: ١٦٠، ١٥٨، ١٢، والمقاصد الشافية: ٢٦٢/٢

(٣٥) معاني القرآن: ٢/٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤

(٣٦) معاني القرآن: ١٥٧/١، وانظر: ١/١٣٢، ٢٤١

وقال: "ألا ترى أنك لا تقول: إن تضربني أضربك إلا في ضرورة شعر"^(٣٧). وهنا استعمل الفراء (ألا) للعرض مع الفعل المضارع (ترى) ثم مضى في احتجاجه بالتوكيد بـ(أنك) ثم نفى القول بالمثل الذي حدده. وقد يكون في ذلك إطالة يقصد بها توكيد الرفض.

ولجأ الفراء أيضًا لإقناع المستمع باستعمال أساليب الموازنة بين أسلوبين أحدهما صائب والآخر غير صائب كما في توضيحه لسياق القسم، قال: "ألا ترى أنك تقول للرجل: احلف لتقوم، أو احلف لأقوم، كما تقول: قل لأقوم. ولا يجوز أن تقول للرجل احلف ليقيم"^(٣٨)، وقد تدل عبارة (ألا ترى) على أن الفراء يريد أن يربط المخاطب بالواقع اللغوي^(٣٩).

- (لا) الناهية مع الفعل المضارع

وقد وجه الفراء الخطاب أيضًا بأسلوب النهي المباشر باستعمال (لا) الناهية، وكأن ذلك أدعى لترك المثل وعدم استعماله، وقد يخرج ذلك إلى أنه أسلوب تنبيه، وتقريع، ولعل الفراء شعر بسطوة الخطأ، واحتمال ميل المخاطب للوقوع فيه، قال: "ولا تقل: هو أعمى منه في العين"^(٤٠)، فالقياس يمنع التفضيل مما لا يقبل التفاوت، أو كما عبر الفراء عنه بـ(مما يقل ويكثر)^(٤١).

- نفي الفعل المبني لما لم يسم فاعله

ويلحظ أن الفراء يعقد حوارًا بينه وبين المتعلم يستعمل فيه أساليب إقناعية تتفق مع الحال والمقام. وقد استعمل صيغة المبني للمجهول، وفي ظني أن في ذلك تأكيدًا للنفي من خلال التركيز على نفي القول دون الاهتمام بالقائل، وفيه مراعاة للسياق، والمقام اللغوي والنفسي، قال الفراء: "لا يقال مررت بأجمعين"^(٤٢) إذ لا يجوز حذف المؤكد الصحيح، نحو: (مررت بهم أجمعين) أما في النعت فيجوز أن يقال: (مررت بالظريف)، وفي موضع آخر أشار إلى أن (نعم، وبئس) فعلان جامدان مثل (عسى) فلا يأتي منهما غير الماضي^(٤٣)، قال: "وأنه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك"^(٤٤).

- نسبة رفض القول إلى العرب:

(٣٧) معاني القرآن: ١٦٢/١، وانظر: ١٣٢، ٢٤١/١

(٣٨) معاني القرآن: ٥٤/١

(٣٩) انظر: المثل المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد، ص ١٦٥

(٤٠) معاني القرآن: ١٢٨/٢

(٤١) انظر: معاني القرآن: ١٢٨/٢

(٤٢) معاني القرآن: ٤٧١/١

(٤٣) انظر: معاني القرآن: ١٤٢/٢

(٤٤) معاني القرآن: ١٤١/٢

وقد اهتم الفراء بربط المثال المفترض المرفوض بالواقع اللغوي من خلال نسبة الرفض إلى العرب، قال: "العرب لا تقول: (إذا أتيتني زائراً) حتى يقولوا: إذا أتيتني فأنتني زائراً أو أنتني زائراً" (٤٥)، وأشار أيضاً إلى الصفة المشتركة بين شيئين لا يستعملها العرب في التفضيل إلا إن كانت قابلة للتفاوت، قال: "وأهل الكلام إذا اجتمع لهم أحقق وعادل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحقق الرجلين، ولا أعقل الرجلين، ويقولون لا نقول: هذا أعقل الرجلين إلا لعاقلين تفضل أحدهما على صاحبه" (٤٦).

والعرب أيضاً لا تدخل (ال) التعريف على (غذوة) لأنها معرفة بدونها، ولا تضاف أيضاً، قال الفراء: "إنما يقولون: أتيتك غداة الخميس، ولا يقولون: غداة الخميس. فهذا دليل على أنها معرفة" (٤٧).

وكذلك العرب لم تثبت نون المثني والجمع في نحو: أنتما ضارباني، ولا أنتم ضاربوني؛ لأنها تسقط عند الإضافة، وليست مثل نون الوقاية التي تتصل بالفعل، قال الفراء: "ولا يقولون للثنتين: أنتما ضارباني ولا للجميع: ضاربوني. وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل (ضربوني ويضربني وضربني)" (٤٨)، وهو هنا اعتمد على الشبه بين النونين في اللفظ، واختلافهما في لحاقهما بالاسم، أو بالفعل.

وأشار الفراء إلى أن العرب قد تلتزم بشيء في كلامها، فيجب حينها على المخاطب أن يلتزم به، ومن ذلك دخول (تاء القسم) على غير لفظ الجلالة، قال: "وقوله: ﴿تَاللَّهِ﴾ [سورة يوسف: ٧٣] العرب لا تقول: تالرحمن، ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا في الله عز وجل. وذلك أنها أكثر الأيمان مجرى في الكلام فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام" (٤٩).

وقد استبعد استعمالهم لمثل (ذهب الناس لماً زيداً) فتكون (لماً) بمنزلة (إلاً)، ونفاه في الشعر، وهو باب توسع فيه العرب وأجازوا فيه ما لا يجوز في النثر، ومع ذلك نجد أنه رفضه بقوله: "فلم يقلوه في شعر ولا غيره" (٥٠).

ومما سبق يظهر لي أنه بعد تتبع مواضع الأمثلة الافتراضية عند الفراء، يمكن الإشارة إلى مميزات المثال النحوي عنده، وهي لا تخرج عما كان عند غيره من النحويين (٥١)، فالأمثلة عند الفراء تتميز

(٤٥) معاني القرآن: ١٢١/٣

(٤٦) معاني القرآن: ٢٦٦/٢-٢٦٧

(٤٧) معاني الفراء: ١٣٩/٢

(٤٨) معاني القرآن: ٢٨٦/٢

(٤٩) معاني القرآن: ٥١/٢

(٥٠) معاني القرآن: ٢٩/٢

(٥١) الشحنة الدلالية للمثال النحوي المصنوع ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى المتعلم، العيدي زهرة، بن عليّة عبدالسلام،

مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠م، ص ٧٠٧-٧٠٨

بالاختصار والإيجاز والمرونة، والاعتماد على التراكيب الواضحة والصريحة، وكذلك تظهر هنا قدرة الفراء، ومكانته، وبراعته في صناعة المثال النحوي المناسب، وقد تنوعت أساليبه في الرفض بين النفسي والنهي، والتعريض. وهو يعطي للمخاطب فسحة للتفكير من خلال إطالة التقديم للمثال المرفوض، وقد يرتبط رفض الفراء للأمثلة التي افترضها بأحكام معيارية يظهر من خلالها قوة الرفض، مثل: عدم الجواز قال: "لَمْ يَجْزْ أَنْ تَقُولَ: يَا زَيْدُ فَقَم" (٥٢)، أو بأحكام ذوقية مثل القبح.

وظهر أنَّ الفراء يعطي للمخاطب فرصة للموازنة بين المثال الصحيح المقبول الموافق للقاعدة والاستعمال وبين المثال المرفوض نحو قوله: "إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَوَابًا أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: رَجُلٌ قَامَ، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ: قَامَ رَجُلٌ" (٥٣). وقد يعمد الفراء إلى تأكيد الرفض لفظيًا في الموضع الواحد كقوله: في أكثر من موضع: "ولو لم يكن قبله جزء لم يَجْزْ أَنْ تَقُولَ: يَا زَيْدُ فَقَم، وَلَا أَنْ تَقُولَ: يَا رَبِّ فَاغْفِرْ لِي" (٥٤).

وقد تكون بعض أمثلة الفراء مرفوضة بدون قيد، وبعضها مرفوض بقيد يحدده هو: كالخطأ في فهم مراد السامع، أو لارتباطه بلغة الشعر، إذ لا يجوز مثلاً جمع صيغة منتهى الجموع، قال: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: دَرَاهِمَاتٍ، وَلَا دَنَانِيرَاتٍ، وَلَا مَسَاجِدَاتٍ. وَرَبِّمَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ الشَّاعِرُ فَجَمَعَهُ... فَهَذَا مَرْفُوضٌ إِلَّا فِي الشَّعْرِ" (٥٥)، وسيظهر البحث أسباباً أخرى لرفضه ما افترضه من أمثلة.

المبحث الثاني: تحليل أسباب رفض الأمثلة النحوية الافتراضية

تميز الفراء بعقلية فريدة، وذكاء متوقد ساعده على افتراض الأمثلة التي تخرج عن القاعدة، فهي تحتاج إلى مزيد من الدقة في صنعها حتى تحقق الفائدة المرجوة من ذكرها. وبعد دراسة بعض الأمثلة الافتراضية المرفوضة عند الفراء في حدود هذا البحث، يظهر أنَّ أسباب الرفض هي:

- أسباب تركيبية
- أسباب دلالية
- أسباب سياقية

(٥٢) معاني القرآن: ٢٤١/٢

(٥٣) معاني القرآن: ٢٤٣/٢

(٥٤) معاني القرآن: ٢٤١/٢

(٥٥) معاني القرآن: ٤٢٨/١

■ الأسباب التركيبية

اهتم الفراء بصحة التركيب فرفض كل مثال يخالف أحكام التركيب، فهو يرفض مثلاً دخول الفاء في النداء؛ لأنَّ النداء استئناف، ولا يجوز دخول الفاء إن لم يكن هناك جواب للطلب أو الشرط، فهذا يخالف صحة التركيب، قال: "وقوله: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي﴾ [سورة المؤمنون: ٩٤] هذه الفاء جواب للجزء لقوله: (إِذَا تُرِيتِي) اعترض النداء بينهما كما: تقول إن تأتي يا زيد فعجل. ولو لم يكن قبله جزء لم يجز أن تقول: يا زيد فقم، ولا أن تقول: يا رب فاغفر لي؛ لأنَّ النداء مستأنف، وكذلك الأمر بعده مستأنف لا تدخله الفاء ولا الواو. لا تقول: يا قوم فقوموا، إلا أن يكون جواباً لكلام قبله، كقول قائل: قد أقيمت الصلاة، فتقول: يا هؤلاء فقوموا. فهذا جَوَازُهُ" (٥٦).

وقد كان الفراء دقيقاً عند شرح القاعدة النحوية، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي﴾ إذ نبّه على أنَّ الفاء في (فلا تجعلني) ليست مرتبطة بالنداء في (ربي)، ولا تدخل في تركيب النداء، فالنداء استئناف، وما بعده مستأنف إلا أن يكون السياق بعد النداء متعلقاً بما بعده، وفي الآية الفاء واقعة في جواب الشرط (إِذَا تُرِيتِي). وافترض الأمثلة الثلاثة:

(لم يجز أن تقول: يا زيد فقم)، و(ولا أن تقول: يا رب فاغفر لي)، و(لا تقول: يا قوم فقوموا) فلا حاجة لوجود الفاء بعد النداء؛ لأنَّ الأصل فيما بعد النداء أن يكون مستأنفاً.

والتركيب نفسه مقبول إذا جاء النداء معترضاً بين شيئين، الآخر منهما جواب للأول، كما في الآية، حيث قال: "إلا أن يكون جواباً لكلام قبله، كقول قائل: قد أقيمت الصلاة، فتقول: يا هؤلاء فقوموا. فهذا جَوَازُهُ" (٥٧).

ومن الأمثلة التي يرفضها الفراء ما كان فيه عدم الاعتداد بالحاجز، كما في قوله: "ألا ترى أنك لا تقول: زيداً لا ضارب (يا هذا) كما تقول: لا ضارب زيداً" (٥٨) إذ لا يعمل ما بعد (لا) فيما قبلها، ف(لا) النافية للجنس لا يتقدم خبرها عليها، وهو في سياق توضيح الفراء لصلة (يوم) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾ [سورة الفرقان: ٢٢].

(٥٦) معاني القرآن: ٢٤١/٢

(٥٧) معاني القرآن: ٢٤١/٢

(٥٨) معاني الفراء: ٢٦٦/٢

ف﴿يَوْمَ﴾ منصوب على وجهين: الأول منهما: على معنى: لا بُشْرَى تكون للمجرمين يوم يرون الملائكة، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ ﴿لَا بُشْرَى﴾ لأنَّ ما اتصل بـ: {لَا} لا يعمل فيما قبلها، والوجه الثاني: أن يكون منصوباً على معنى: انكر يوم يرون الملائكة^(٥٩).

فيمتنع إعمال (بشري) في (يوم) المتقدمة، والسبب التركيب ف(لا) النافية للجنس بتقدير المنفصل عما قبله فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو عنده شبيهه بقولهم: (أمّا اليوم فلا مال).

ومثل ذلك في عدم الجواز: (عندنا لا مال) إن أريد أن تكون (عندنا) المتقدمة خبراً لـ(لا). وكذلك لا يجوز أن يكون (زيداً) مفعولاً به لضارب^(٦٠).

ووجه الفراء قراءة قوله تعالى: ﴿خَافِضَةً رَّافِعَةً﴾ [سورة الواقعة: ٣] على الاستئناف، وأشار إلى أنه لوجاء فيها النصب، فهو على تقدير فعل مضمر^(٦١): إذا وقعت وقعت خافضة لقوم رافعة للآخرين، أي تنصب على الحال، ولكنه يرى أن ذلك قبيح، قال: "ولكنه يقبح؛ لأنَّ العرب لا تقول: إذا أتيتني فأنتي زائراً، أو أنتني زائراً، ولكنه حسن في الواقعة؛ لأنَّ النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف"^(٦٢).

وذهب الفراء إلى أن (لماً) لا تكون بمنزلة (إلاً) الاستثنائية، قال: "وأما مَنْ جعل (لماً) بمنزلة (إلاً) فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لماً قمت عنا، وإلاً قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لماً زيداً"^(٦٣).

وجاءت (لماً) بمعنى (إلاً)^(٦٤)، وقيل: هي لغة لهذيل^(٦٥)، وقد جاءت في قراءة التشديد، وهي قراءة متواترة في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الطارق: ٤]، ولكن الفراء لا يرى أن (لماً) بمعنى (إلاً)، لذا ذهب إلى أن العرب لم تقل في الشعر والنثر: ذهب الناس لماً زيداً. ف(لماً) عنده تحتاج لجواب^(٦٦)، قال الفارسي: "ومن ثقل فقال: (لماً عليها) كانت (إن) عنده النافية... و(لماً)

(٥٩) انظر: البحر المحيط: ٤٥١/٦

(٦٠) انظر: إعراب القرآن للزجاج: ٦٣/٤

(٦١) انظر: معاني القرآن: ١٢١/٣

(٦٢) معاني القرآن: ١٢١/٣

(٦٣) معاني القرآن: ٢٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩٨/٥

(٦٤) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١١٣/٤، والمغني لابن هشام: ٣٧٠

(٦٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٣

(٦٦) انظر: معاني القرآن: ٥٩/١، ٢٩/٢

في معنى (إلا). وقال سيبويه عن الخليل في قولهم: نشدتك الله لمّا فعلت، المعنى: إلا فعلت، قال: والوجه (إلا)... قال أبو الحسن: الثقيلة في معنى (إلا)، والعرب لا تكاد تعرف ذا^(٦٧) ومجيؤها بمعنى الاستثناء ارتبط بالقسم: ناشدتك الله لمّا زرتني^(٦٨)، أو بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [سورة ياسين: ٣٢]، فلا يأتي بعدها إلا فعل ماضٍ يدل على المستقبل أو مضارع منفي، ومن يرى أنّ (لمّا) فقط جازمة للمضارع يقدر في الآيات فعلاً محذوفاً للعلم به^(٦٩).

ولا يجيز الفراء الابتداء بالنكرة نحو: رجلٌ قام، وذلك عند توجيهه لإعراب قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [سورة النور: ١] في مستهل سورة النور، فهي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هذه سورة)، والقراء متفقون على رفع (سورة) على هذا التقدير^(٧٠)، ثم نبّه إلى أنّ التركيب لا يصح إن أعربت (سورة) مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها خبر لها؛ لأنّ الابتداء بالنكرة غير جائز في تركيب العربية، ومثل لذلك بالمثال الافتراضي (رجلٌ قام)، وهذا ممتنع عند النحويين، ولا تقوله العرب، فلا يخبر عن النكرة لعدم الفائدة. قال الفراء: "ترفع السورة بإضمار هذه سورة أنزلناها. ولا ترفعها براجع ذكرها لأنّ النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها، إلا أن يكون ذلك جواباً ألا ترى أنّك لا تقول: رجل قام، إنّما الكلام أن تقول: قام رجل. وقبُح تقديم النكرة قبل خبرها"^(٧١)، ويذكر هنا أنّ هناك مسوغات للابتداء بالنكرة^(٧٢)، وقد يرجع نفيه هنا إلى أنّ ما جاء نحو: (سورة أنزلناها) لم يكن من بينها، وسيبويه يجيز الابتداء بالنكرة إذا تحققت بها الفائدة^(٧٣)، وممن وافقه ابن السراج^(٧٤)، والرضي^(٧٥).

وفي موضع آخر ذهب الفراء إلى أنّ مفسر (نعم وبئس) ونحوهما لا يكون (مثل) و(غير)، ونحوهما، قال: "وإذا أوليت (نعم وبئس) من النكرات ما لا يكون معرفة مثل «مثل» و «أي» كان الكلام فاسداً خطأ أن تقول: نعم مثلك زيد، ونعم أي رجل زيد؛ لأنّ هذين لا يكونان مفسرين، ألا ترى أنّك لا تقول: [لله] درك من أي رجل، كما تقول: لله درك من رجل"^(٧٦).

(٦٧) الحجة للقراء السبعة: ١١٣/٤، وانظر: الكتاب: ١٠٥/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥١٤/٢

(٦٨) انظر: الكتاب: ١٠٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٥٨/٢

(٦٩) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٥٢

(٧٠) انظر: الإتحاف: ٤٠٨

(٧١) معاني القرآن: ٢٤٢/٢

(٧٢) انظر: أسرار العربية: ٨٥، وشرح المفصل: ٢٢٤/١-٢٢٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٢/١

(٧٣) انظر: الكتاب: ٣٢٩/١-٣٣٠

(٧٤) انظر: الأصول لابن السراج: ٥٩/١

(٧٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٣/١

(٧٦) معاني الفراء: ٥٧/١

فالفراء يشترط في التمييز الواقع بعد (نعم وبئس) وما أشبههما أن يكون نكرة مفسراً لضمير محذوف، وهذا التمييز يصلح أن تدخل عليه الألف واللام، ولا يصلح (مثل) ولا (أي) أن يكونا تمييزاً في هذا الموضع؛ لأنَّ الألف واللام لا تدخل عليهما، فالأصل فيما بعد (نعم) أن يكون بالألف واللام نحو: (نعم الرجل زيد)، وما يخلفه يشترط أن يقبل الألف واللام، فإذا لم يقبلها لم يصلح، فلا يفسر بـ(مثل)، وغير، وأي، وأفعل التفضيل). وكذلك لا يصلح في (لله دره رجلاً) أن تحل (مثل) أو (أي) قبل التمييز النكرة، فلا يقال: (لله درك من أي رجل). فلا يجوز الإتيان بـ (أي ولا غير، ولا مثل) ولا (أفعل من)، فلا يقال: نعم مثلك زيد، وبئس غيرك عمرو، ونعم أفضل منك بكر؛ لأنَّ التمييز نائب عن الفاعل الذي يجب أن يكون بالألف واللام^(٧٧).

ومن المواضع التي يرفض فيها الفراء المثال الذي اصطنعه ما كان عن دخول نون التوكيد على جواب الشرط ففي تفسيره^(٧٨) لقوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [سورة النمل: ١٨] لحظ الفراء دخول نون التوكيد، ونون التوكيد حسب قواعد النحو لا تدخل جواب الشرط إلا قليلاً، وفي لغة الشعر دون النثر كما قال سيبويه^(٧٩)، والفراء يرفض دخول نون التوكيد في جواب الشرط، وربما لم يسمع بما جاء عن العرب؛ لذلك لجأ إلى التأويل فـ ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ نهي مستأنف، وليس جواباً للأمر؛ لأنَّ جواب الأمر لا يؤكد في الاختيار^(٨٠).

وكذلك لا يجيز الفراء تقديم معمول الخبر في نحو: أين بالسيف ضارب؟

قال: "أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (ليس) لم يجز الكلمة؛ لأنَّ الباء من صلة (ضارب)، ولا تقدم صلة اسم قبله، ألا ترى أنك لا تقول: ضربت بالجارية كفيلاً، حتَّى تقول: ضربت كفيلاً بالجارية. وجاز أن تقول: ليس بالجارية كفيلاً؛ لأنَّ (ليس) نظيرة لـ (ما) لأنها لا ينبغي لها أن ترفع الاسم كما أن (ما) لا ترفعه"^(٨١)، فعدم صحة التركيب بتقديم صلة المفعول به عليه تحدث خطأ في المعنى.

ويرى الفراء أنَّ (من) لا تقع في موضع النعت مطلقاً، وأشار إلى ذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٢٠]، والآية التي قبلها: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ (سورة التوبة: ١٩)، فلو لم يكن في الآية (أعظم) لجاز عنده أن تكون (الذين) في أول السورة مردودة بالخفض على (من آمن) على البديل وليس على النعت.

^(٧٧) انظر: المقاصد الشافية ٥١٣/٤

^(٧٨) انظر: معاني الفراء: ١٦٢/١

^(٧٩) انظر: الكتاب: ٥١٥/٣

^(٨٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٢/٢

^(٨١) معاني القرآن: ١٦٥/١

قال الفراء: "والعرب تردّ الاسم إذا كان معرفة على (من) يريدون التكرير، ولا يكون نعتاً؛ لأنّ (من) قد تكون معرفة، ونكرة، ومجهولة، ولا تكون نعتاً كما أن (الذي) قد يكون نعتاً للأسماء فنقول: مررت بأخيك الذي قام، ولا نقول: مررت بأخيك من قام"^(٨٢).

وفي موضع آخر يرى الفراء أنّ مراعاة سلامة التركيب من خلال تقدير ضمير واحد يستقيم به المعنى، والتركيب هو الصواب، كما في توجيهه إعراب (نقاتل)^(٨٣) في قوله تعالى: ﴿أَبَعَثَ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلُ فِي سَبِيلِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٦]، فهو يرى أن (نقاتل) لا يجوز فيه إلّا الجزم جواباً للأمر، ولا يجوز فيه الرفع على أنّ الفعل وفاعله جملة تقع صفة لـ (ملكاً) لعدم وجود ضمير يعود على الصفة من جملة الموصوف، قال الزجاج: "والرفع فيه بعيد، يجوز على معنى فإننا نقاتل في سبيل الله، وكثير من النحويين، لا يجيز الرفع في نقاتل"^(٨٤)، ولو قرئ بالياء «يقاتل» جاز رفعه وجزمه، والرفع على أنّ (يقاتل) صلة للملك، أي: (ابعث لنا الذي يقاتل). فسلامة التركيب هنا تقوم على أنّه إذا جاء بعد الأمر اسم نكرة بعده فعل يرجع بذكره، أو يصلح في ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فيه الرفع والجزم نحو: علمني علماً أنتفع به، أي: علمني الذي أنتفع به، وإن جزم الفعل (أنتفع) على أنّه جوابٌ للأمر وكأنّ العلم لم يذكر جاز ذلك، قال الفراء عن ذلك: "فإن ألقيت «به» لم يكن إلّا جزمًا؛ لأنّ الضمير لا يجوز في (أنتفع)، ألا ترى أنّك لا تقول: علمني علماً أنتفعه. فإن قلت: فهلا رفعت وأنت تريد إضمار (به)؟ قلت: لا يجوز إضمار حرفين، فلذلك لم يجز في قوله (نقاتل) إلّا الجزم. ومثله: (أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ) لا يجوز إلّا الجزم؛ لأن «يَخْلُ» لم يعد بذكر الأرض. ولو كان «أَرْضًا تَخْلُ لَكُمْ» جاز الرفع والجزم"^(٨٥).

ويوضح الفراء سبب الرفض بأنك لا تستطيع تقدير ضميرين إذ لو قدرت الجملة صفة فستقول: (نقاتل معه) وهذا غير جائز، وتقدير ضمير واحد مغل بالمعنى، فلا تقول: علمني علماً أنتفعه، ولكنك تقول: لا أنتفع به.

■ أسباب دلالية

أثبت الفراء عند رفضه للأمثلة الافتراضية أنّ الأمر لا يتعلق فقط بسلامة التركيب، بل يجب أن يستقيم المعنى مع اللفظ المقصود، فسلامة التركيب تلازمها صحة المعنى، فمثلاً إعمال اسم الفاعل كان شرطه العام دلالاته على المضارع، ومن هنا كان إعماله دليلاً على الزمن المقصود، قال الفراء:

^(٨٢) معاني القرآن: ١/٤٢٧

^(٨٣) انظر: معاني القرآن: ١/١٥٧

^(٨٤) إعراب القرآن للزجاج: ١/٣٢٦

^(٨٥) معاني القرآن: ١/١٥٧

"فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأثر الإضافة فيه، تقول: أخوك أخذ حقه، فتقول هاهنا: أخوك أخذ حقه. ويقبح أن تقول: أخذ حقه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت: أخوك أخذ حقه عن قليل، وأخذ حقه عن قليل: ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتل حمزة مبعوضاً؛ لأن معناه ماضٍ فقيح التنوين لأنه اسم"^(٨٦)، وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كُشِفْتُ ضُرَّهُ﴾ [سورة الزمر: ٣٨] الإضافة وإعمال اسم الفاعل، فالإضافة على معنى الماضي، والإعمال على معنى المستقبل، ثم بين أن الإعمال لا يجوز إذا دل دليل في الكلام على أنه دال على الماضي، ومثّل بـ(هذا قاتل حمزة مبعوضاً)، فلا يجوز إعمال اسم الفاعل وتلزم الإضافة؛ لأن المعنى دال على الماضي. وهنا ثلاث مراتب: (زيد أخذ حقه عما قليل) ويدل على المستقبل فيصح التنوين والنصب، و(زيد أخذ حقه هاهنا) ويدل على الحال، والتنوين والنصب قبيحان، و(زيد أخذ حقه أمس) لا يقال لدلالته على الماضي.

وأشار الفراء إلى سلامة المعنى في استعمال (كل، وكلا، وكلتا) فهي ألفاظ تلازم الإضافة، ويسقط على المضاف إليه دلالة العدد المقصود، ف(كل إنسان محاسب) مثلاً: تدل على عموم الواحد فكل واحد سيحاسب، فالجميع محاسب، و(كل الناس محاسبون) جاءت دلالة (كل) على الجمع مباشرة، بينما (كلتا) التي وردت في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ أَلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْلَهَا﴾ [سورة الكهف: ٣٣] تدل على اثنتين ولا يفرد واحدتهما، ولكن لأن (كلتا) تقابل (كل) قد تفرد للواحدة لفظاً، وهو مذهب الكوفيين^(٨٧)، واستشهد الفراء بقول الشاعر:

في كلت رجلها سلامي واحدة كلتاها مقرونة بزائدة^(٨٨)

فهو يفرد، ويريد التثنية^(٨٩)، قال الفراء: "فإن قال قائل: إنما استجزت توحيد (كلتا)؛ لأن الواحد منهما لا يفرد، فهل تجيز: الاثنان قام وتوحد، والاثنان قام إذ لم يفرد له واحد؟ قلت: إن الاثنان بنيا على واحد ولم يُبن (كلا) على واحد، ألا ترى أن قولك: قام عبد الله كله خطأ، وأنت تجد معنى الاثنان على واحد كمعنى الثلاثة وزيادات العدد، ولا يجوز إلا أن تقول: الاثنان قاما والاثنان قامتا. وهي في قراءة عبد الله^(٩٠): (كل الجنتين أتى أكله)"^(٩١).

^(٨٦) معاني الفراء: ٢/٤٢٠

^(٨٧) انظر: الإتحاف: ٣٦٦

^(٨٨) انظر: معاني الفراء: ٢/١٤٢، والبيت مستشهد به في أكثر كتب النحو دون نسبته لأحد.

^(٨٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٥٠٦

^(٩٠) تقرأ: كُلُّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَرَفْعِهَا، أي: كل واحدة منهما، انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢/١٥

^(٩١) معاني القرآن: ٢/١٤٣

ويرى الفراء أنه إذا كان في الكلام تقدير للظرف (بين) المحذوف فإن النصب هو الراجح في الاسم الذي حلّ محله، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٦] فـ(بعوضة) يرجح نصبها على تقدير: (ما بين بعوضة إلى ما فوقها)، وإقامة الاسم -معرفة كان أو نكرة- مقام الظرف له ضوابط عنده^(٩٢)، فلا بد من وجود (ما) الموصولة، وحرف العطف (الفاء) الذي بمعنى (إلى)^(٩٣)، وهذا قد سُمع عن العرب كما في قولهم: (مُطَرْنَا مَا زِبَالَةٌ فَالتَّغْلِيَّةُ)^(٩٤) و(له عشرون ما ناقةً فجملًا)، و(هي أحسن الناس ما قرئًا فقَدَمًا)، والعرب كما ذكر الفراء إذا أُلْقَتْ «بَيْنَ» من كلام تصلح «إِلَى» في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ «بين» والآخر بـ «إلى». قال: «إِذَا لَمْ تَصْلُحْ (إِلَى) فِي آخِرِ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزُ سَقُوطُ (بَيْنَ) مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: دَارِي مَا بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْمَدِينَةِ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: دَارِي مَا الْكُوفَةِ فَالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ (إِلَى) إِنَّمَا تَصْلُحُ إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ كُلُّهُ مِنْ دَارِكَ، كَمَا كَانَ الْمَطَرُ آخِذًا مَا بَيْنَ زُبَالَةٍ إِلَى التَّغْلِيَّةِ. وَلَا تَصْلُحُ الْفَاءُ مَكَانَ الْوَائِ فِيمَا لَا تَصْلُحُ فِيهِ (إِلَى) كَقَوْلِكَ: دَارِ فَلَانَ بَيْنَ الْحِيرَةِ فَالْكُوفَةِ مُحَالٌ. وَجَلَسْتَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَزَيْدٍ مُحَالٌ»^(٩٥).

ويرى الفراء أن المعنى يستلزم هذا التقدير، وإقامة المضاف إليه مقام المضاف جائز^(٩٦)، فحلّ المضاف محل المضاف إليه في الإعراب وكان منصوبًا بنزع الخافض، لذا ذهب إلى عدم جواز صورة افتراضية غير منطوقة، نحو: (داري ما الكوفة فالمدينة) إذ تدل هذه الجملة على أن الدار واقعة في مكان بينهما، وليس كل ما بين الكوفة والمدينة دارًا، فهنا لا يجوز تقدير الصورة الافتراضية (داري ما الكوفة فالمدينة) لعدم صحة المعنى، ومثل ذلك (دار فلان بين الحيرة فالكوفة) مُحَالٌ. و(جلست بين عبد الله فزيد) مُحَالٌ أيضًا، لعدم صحة المعنى.

وفي موضع آخر غني الفراء^(٩٧) بتوجيه قراءة النصب والرفع^(٩٨) للفعل الواقع بعد (حتى) في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤] أمّا النصب فلأنّ الفعل الذي قبلها (زلزلوا) يدل على التناول.

(٩٢) انظر: معاني القرآن: ٢٢/١

(٩٣) أثبت العرب (إلى) مكان (الفاء) في أساليب مشابهة، انظر: معاني القرآن: ١٤/٢٣، ٢/١

(٩٤) انظر: سر الصناعة: ٢٥١/١، والارتشاف: ١٤٤٣/٣

(٩٥) معاني الفراء: ٢٢/١

(٩٦) انظر: الكتاب: ٢٦٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٢/١، وشرح التسهيل: ٢٦٥/٣

(٩٧) انظر: معاني القرآن: ١٣٢/١

(٩٨) قرأها القراء بالنصب إلّا نافع بالرفع، والكسائي ثم قرأها بالنصب، انظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٢٨/١-٤٢٩.

و(حتى) تفيد الغاية، وهي تنصب الفعل المضارع عند الكوفيين، وعند غيرهم ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) المضمرة^(٩٩)؛ لأنَّ (حتى) تعمل في الاسم، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل^(١٠٠)، ويكون التقدير: (إلى أن يقول)^(١٠١) وقد اعتمد الفراء على إعمالها في الفعل الذي بعدها على معنى الفعل الذي قبلها، فإن كان فيه معنى الترداد والتطاول، فالماضي إذا تطاول صار بمنزلة المستقبل^(١٠٢)، والفعل الذي يلي (حتى) يأتي منصوبًا، وهو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك الخبر، وإن كان الفعل الأول لا يدلُّ على التطاول رفع الفعل الدال على الحال^(١٠٣) بعد (حتى) وصارت (حتى) للابتداء غير عاملة في الفعل، ويقدر بعدها اسم تعمل فيه الجر^(١٠٤)، أي: (حتى الرسول يقول)، ويفهم من توجيه الفراء للنصب أنَّ المعنى يجب أن يكون دالًّا على المستقبل، وإن كان اللفظ ماضيًا، ومثل لذلك بأمثلة منها: (جعل فلان يديم النظر حتَّى يعرفك) فإدامة النظر تطول وإن كان ذلك في الماضي؛ لذا نصب الفعل بعد (حتى)، ثم عاد وافترض مثالًا مرفوضًا، قال الفراء: "فيحسن (فَعَلَ) مكان (يَفْعَلُ) تعرف الماضي من المستقبل، ولا يحسن مكان المستقبل (فَعَلَ) ألا ترى أنَّك لا تقول: أضرب زيدًا حتى أقرَّ، لأنَّك تريد: حتَّى يكون ذلك منه. وإنَّما رفع مجاهد؛ لأنَّ (فَعَلَ) يحسن في مثله من الكلام كقولك: زلزلوا حتى قال الرسول"^(١٠٥)، فالفعل الأول (اضرب) دال على الاستقبال، والفعل بعد (حتى) ماضٍ فلم يستقم المعنى، إذ لا يصح هنا مجيء الماضي في موضع المضارع.

وجاء رفض المثال عند الفراء معتمدًا على عدم صحة المعنى عند دخول (الواو) على الفعل المضارع الذي تصدر جملة الحال إذ لا يستقيم المعنى عنده مثالًا بنصب (عدي) في الشاهد الشعري الذي ذكره وأخرج منه مثالًا مرفوضًا، قال: "ومن رفع جعل الواو للاسم، ورفع بعاث ذكره كما قال الشاعر:

إِنْ لَمْ أَشْفِ النَّفُوسَ مِنْ حَيِّ بَكْرٍ وَعَدِي تَطَاهُ جُرْبُ الْجِمَالِ^(١٠٦)

^(٩٩) انظر: الإنصاف: ١٢١/٢.

^(١٠٠) انظر: مغني اللبيب: ١٦٨-١٦٩.

^(١٠١) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٢٩/١، وشرح الكتاب للرماني: ٨٤٤.

^(١٠٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٤/١.

^(١٠٣) انظر: المفصل للزمخشري: ٢٤٦-٢٤٧.

^(١٠٤) انظر: مغني اللبيب: ١٧٣-١٧٠.

^(١٠٥) معاني القرآن: ١٣٣/١.

^(١٠٦) البيت في كتاب: الأغاني للأصفهاني (٥/ ٦٣)، برواية عمرو بن بانه:

إِنْ لَمْ أَشْفِ النَّفُوسَ مِنْ حَيِّ بَكْرٍ وَعَدِي تَطَاهُ بُزْلُ الْجِمَالِ.

فلا تكاد العرب تنصب مثل (عدى) في معناه؛ لأنّ الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل ألا ترى أنّك لا تقول: وتطأ عدياً جربُ الجمال^(١٠٧)، وقد جعل الفراء الرفع وجه الكلام هنا؛ لأنّه يرى أنّ المعنى يستقيم بذلك، وهو يجيز في غير هذا المثال الرفع والنصب، ولكن الواو فيها لم تكن للحال.

■ أسباب سياقية

يظهر الفراء رفضه لبعض الأساليب اعتماداً على وجود خطأ يراه في السياق الذي تقع الكلمة فيه، فلا يمكن فهم المعنى إلا بتعديل السياق الذي ذكرت فيه الكلمة، وقد يندرج هذا تحت الأسباب الدلالية، ولكنّه في الحقيقة له طابع خاص يرجع الرفض فيه إلى سياق معين لم يخالف التركيب، ولكنّه جاء في غير موضعه فأفسد المعنى، نحو: وقوع (إنّ) واسمها وخبرها خبراً لـ (إنّ)^(١٠٨)، وهو وإن ورد في الكلام^(١٠٩) لكنّ له عند الفراء توجيه آخر، قال الفراء: "وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ [سورة الحج: ١٧] إلى قوله ﴿وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ ثم قال (إنّ الله) فجعل في خبرهم (إنّ) وفي أول الكلام (إنّ) وأنت لا تقول في الكلام: إنّ أخاك إنّّه ذاهب، فجاز ذلك؛ لأنّ المعنى كالجاء، أي من كان مؤمناً أو على شيء من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله. وربّما قالت العرب: إنّ أخاك إنّ الدين عليه لكثير، فيجعلون (إنّ) في خبره إذا كان إنّما يرفع باسم مضاف إلى ذكره كقول الشاعر:

إنّ الخليفة إنّ الله سربله سربال ملّك به ترجى الخواتيم^(١١٠)

ومن قال هذا لم يقل: إنّك إنّك قائم، ولا يقول: إنّ أباك إنّّه قائم؛ لأنّ الاسمين قد اختلفا فحسن رفض الأول، وجعل الثاني كأنّه هو المبتدأ فحسن للاختلاف وقبح للاتفاق^(١١١)، فالفراء يجيز مجيئ (إنّ) واسمها وخبرها خبراً لـ (إنّ) إذا كان المعنى يدل على الجزاء^(١١٢)، أو كان المعنى يحتمل تقدير حذف في الكلام، وهذا المحذوف يستقيم به المعنى ويصح معه أن يكون الخبر (إنّ) واسمها^(١١٣) وخبرها، وهناك من يحسن دخول (إنّ) على الجملة الواقعة خبراً لطول الفصل^(١١٤) بين المبتدأ والخبر بالمعطوفات فقد اقتضى طول الفصل حرف التأكيد حرصاً على إفادة التأكيد^(١١٥) وذهب الزمخشري

(١٠٧) معاني القرآن: ١/٢٤١

(١٠٨) انظر: مجالس العلماء: ٢٢٣.

(١٠٩) انظر: شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية: ٨/٣.

(١١٠) ديوان جرير: ص ٤٣١، وهو بلفظ: يكفي الخليفة أن الله سربله.

(١١١) معاني القرآن: ٢/٢١٨

(١١٢) انظر: معاني القرآن: ٢/١٤٠

(١١٣) انظر: تفسير الطبري: ١٨/١٦

(١١٤) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٣٣

(١١٥) انظر: التحرير والتنوير: ١٥/١٧، ٣١٠/٢٢٤

أيضاً^(١١٦) إلى أن دخول (إنَّ) زيادة للتأكيد، واستشهد بقول الشاعر (إنَّ الخليفة إنَّ الله سربله)، ولا يحسن إذا كان مبتدأ الجملة الواقعة خبراً ضمير اسم (إنَّ) الأولى^(١١٧)، نحو: إنَّ زيداً إنَّه قائم، بل لا بد من الاختلاف عند الفراء ليكون المؤكد الثاني غير الأوَّل فتقبل إعادة المؤكد، وإن كان التأكيد في الأوَّل كافٍ.

ويحتمل البيت أن يكون الخبر (به ترجى الخواتيم)^(١١٨) والبيت لم يفصل بينهما وجاء التوكيد بتكرار (إنَّ) أقل حسناً من الآية الكريمة^(١١٩).

وعارض الزجاج الفراء فقال: "إن قلت: إنَّ زيداً إنَّه قائم كان جيداً...، وليس بين البصريين خلاف في أنَّ (إنَّ) تدخل على كل ابتداء وخبر. تقول إنَّ زيداً هو قائم، وإنَّ زيداً إنَّه قائم"«^(١٢٠).

ويلحظ هنا أنَّ الفراء رفض ما أجازه البصريون استناداً إلى أنَّ السياق يجب أن يحتمل وجود فاصل بين اسم (إنَّ) وخبرها.

المبحث الثالث: مقاصد الفراء من إيراد الأمثلة النحوية الافتراضية المرفوضة

إنَّ اهتمام الفراء بالأمثلة المفترضة المرفوضة واضح جداً، إذ يعتمد على هذه الأمثلة في شرح، وتوضيح القاعدة النحوية دون أن يبني عليها حكماً أو قاعدة، وفي ظني أنَّ الفراء لجأ إلى التمثيل؛ لأنَّ فيه تبسيطاً للقواعد عن طريق ربطها بالواقع، وهو كذلك كما يظهر لي أسهل من استحضار شواهد مخالفة للقاعدة، فالفراء أظهر رفضه لاستعمال الأمثلة التي تناولها هذا البحث لكونها تخالف القواعد في التركيب، أو المعنى، أو السياق، وكل ذلك يعني أنَّ العرب كما ذهب الفراء لم تستعمل تلك الأمثلة.

وبعد دراسة الأمثلة المرفوضة تبين أنَّ المقصد من ذكرها يعود إلى غرض عام، وهو توضيح القاعدة أو تحليلها، أو الاحتجاج على صحتها من خلال إثبات ذلك بذكر ما يخالفها، وقد سخر الفراء قدراته اللغوية لتحقيق ذلك ممَّا أظهر عمق نظريته وبعدها، فسلك طرقاً مختلفة لتعليم المخاطب، ووظف المثل المرفوض لتوضيح القاعدة الصحيحة، وتأكيداً من خلال ذكر ضدها، فكان يعلل ويشرح، وينظر، ويدفع اللبس، ويبين الفروق، ويربط وينظر. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

■ تأكيد القاعدة

^(١١٦) انظر: الكشف: ٣/ ١٤٨.

^(١١٧) انظر: التحرير والتنوير: ١٧/ ٢٢٥.

^(١١٨) انظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٤٠٨.

^(١١٩) انظر: التحرير والتنوير: ١٥/ ٣١٠.

^(١٢٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٤١٧-٤١٨.

نجد الفراء قد خطأ نحو: (نعم مثلك زيد) و(نعم أي رجل زيد)^(١٢١)؛ لمخالفته قواعد التركيب وأكد ذلك الخطأ من خلال التنظير أيضاً مما يعطي المخاطب تصوراً دقيقاً عن هذا الخطأ فأورد (لله درك من أي رجل) ليبين أنه لا تأتي (أي) في موضع التمييز كما لا تأتي في (نعم أي رجل زيد).

ويهتم الفراء بالتنبيه إلى وجود تأويل في توجيه الإعراب كما في توجيهه^(١٢٢) لقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَكُمْ سُلَيْمٌ وَجُنُودُهُ﴾ [سورة النمل: ١٨] بأنه نهي محض، وليس جزاء؛ لأنَّ الجزاء لا تدخله نون التوكيد لذلك لا يقال: (إن تضربني أضربك) إلّا في ضرورة الشعر، وتأكيد القاعدة عند الفراء جعله يفترض وجهاً مرفوضاً للشاهد الشعري في قول الشاعر^(١٢٣): (وعديّ تطاه جربُ الجمال)؛ لأنه لا يجوز دخول (الواو) على الفعل في صدر جملة الحال.

■ منع اللبس

حرص الفراء عندما تناول القواعد النحوية على توضيح القاعدة، ومنع أي لبس قد يقع فيه المخاطب. فأوضح أنَّ (الفاء) مثلاً إذا جاءت بعد النداء تكون غير مرتبطة بالنداء، بل بما قبله كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي﴾ [سورة المؤمنون: ٩٤] فقد خشي الفراء أن يظن ظان أنَّ (الفاء) أنت جواباً للنداء؛ لذا بيّن أنَّ النداء مستأنف و(الفاء) في (فلا تجعلني) جواب للشرط في قوله: ﴿إِنَّمَا تُرِيدُنِي﴾^(١٢٤).

ويرى الفراء في موضع آخر أنه يجب عند تسمية المذكر باسم مختوم بالتاء أن يراعى المعنى وليس اللفظ، فإذا سمي رجل بشيء من ذلك يكون بمعنى فلان، ولا يجوز تأنيث فعله ولا نعته، قال الفراء: "فَتَقُولُ فِي ذَلِكَ: حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ الضَّبِّي، وَلَا يَجُوزُ الضَّبِيَّة. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: حَدَّثَنَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَلَانٍ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى فَلَانَةٍ"^(١٢٥). فذكر الفعل، والنعت؛ ليطابق الفاعل الذي هو مذكر في المعنى.

■ بيان الفرق

احتج الفراء في أحد المواضع على صحة قاعدة (لا يبتدأ بنكرة) بالتمثيل بـ(رجل قام)^(١٢٦) وهذا المثال لا يحتمل إلّا أن يكون (رجل) مبتدأ، وهذا لا يجوز؛ لأنه نكرة، فلا فائدة من الإخبار عنه، ثم يقول: إنّما الكلام قام رجل، فـ(رجل) نكرة مرفوض في موقع المبتدأ جائز في مقام الفاعل.

(١٢١) انظر: معاني القرآن: ٥٧/١

(١٢٢) انظر: معاني القرآن: ١٦٢/١

(١٢٣) انظر: معاني القرآن: ٢٤١/١، والأغاني للأصفهاني: (٥/٦٣)، برواية عمرو بن بانه (بزل الجمال)

(١٢٤) انظر: معاني القرآن: ٢٤١/٢

(١٢٥) معاني القرآن: ٢٠٩/١

(١٢٦) انظر: معاني القرآن: ٢٤٣/٢

ثم يستطرد فيبين أنَّ النكرة يبتدأ بها لأسباب منها وقوعها في الجواب نحو: من في الدار؟ فنقول: رجُلٌ"، أو إذا جاءت موصوفة، وهو عنده قبيح؛ لأنَّ فيه انتظار للخبر بعد الصلة أي النعت، فالفراء هنا يبين سبب الرفض، ويوضح الفرق بين النكرة الواقعة (مبتدأ) في مواضع مختلفة منها الجائز، ومنها المرفوض.

وحرص الفراء على شرح الفروق الدقيقة بين القواعد النحوية وتأكيد شروط النعت والفرق بينه وبين البديل عندما قال: "ولا يجوز أن تقول: مررت بعبداً غير الظريف إلا على التكرير؛ لأنَّ عبداً موقت، و(غير) في مذهب نكرة غير موقتة"^(١٢٧).

وصحة التقدير تجيز استعمال لفظ مكان آخر، وهو ما أشار إليه الفراء عند توجيهه لقراءة ابن مسعود: (كل الجنيتين أتى أكله) [سورة الكهف: ٣٣] فالمعنى: كل شيء من ثمر الجنيتين أتى أكله، ولو كان يقصد الجنيتين لم يصح المعنى إلا بـ(كلتاها)، واجتهد الفراء في بيان الفرق من خلال المثال المرفوض الذي يبين أنَّ اختلاف المعنى المقدر هو ما يعتمد عليه في اختيار اللفظ الصحيح، قال: "ألا ترى أنَّك لا تقول: قامت المرأتان كلهما، لأنَّ (كل) لا تصلح لإحدى المرأتين وتصلح لإحدى الجنيتين. فقس على هاتين كل ما يتبعض مما يقسم أولاً يقسم"^(١٢٨).

■ التعليل

ومن خلال دراسة الأمثلة المرفوضة يظهر أنَّ التعليل يمثل مقصداً شائعاً فالفراء يأتي بالمثال ليعلل الحكم الإعرابي كما في تعليله لعدم جواز إعمال (اسم الفاعل) إن دلَّ على الماضي، فهو يُعلِّل صحة الحكم النحوي برفض المثال المفترض، قال: "ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا قاتل حمزة مَبْغُضًا؛ لأنَّ معناه ماضٍ"^(١٢٩).

ويظهر الفراء أنَّ لكلام العرب علة تبين أوجه استعمالاتهم لبعض الكلمات، فـ(بئس، ونعم) يجوز عندهم توحيدها، فيقولون: أمَّا قومك فنعم القوم، أو فنعموا قومًا، وكذلك (بئس) وعلل لذلك بأنَّها كلمات جاءت على (فعل)، ولكنها تستعمل فقط للمدح والذم، وتلزم الماضي، قال: "وأنَّه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك...ألا ترى أنَّك لا تقول: هو يعسى كما لم تقل: يبأس"^(١٣٠) فوضحَّ العلة في جمود هذه الأفعال بأمثلة مرفوضة لم تستعمل.

^(١٢٧) معاني الفراء: ٧/١

^(١٢٨) معاني الفراء ١٤٣/٢

^(١٢٩) معاني الفراء: ٤٢٠/٢

^(١٣٠) معاني القرآن: ١٤١/٢-١٤٢

وكذلك جعل الاستدلال وسيلة للتعليل عندما استدل على عدم جواز التفضيل مما لا يقبل التفاوت بأمثلة مرفوضة لم تستعمل، ويستدل الفراء بما هو قريب من الأفهام، ويعلل له، نحو: هو أعمى منه في العين، فهو لا يُقال؛ لأنَّه مثل أحمر وحمراء، إذ لا يصح التفاضل إلَّا فيما يمكن أن يقل أو يكثر، قال: "ألا ترى أنَّك قد تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل، لأنَّ قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول: لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا" (١٣١).

وأشار الفراء إلى أنَّ استقامة التركيب تستدعي استقامة المعنى، فـ(ظَنَّ) مثلاً لا تكتفي باسم واحد كالأفعال (١٣٢)، وكذلك (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها فهي تدخل على الجملة الاسمية، وتعمل في المبتدأ والخبر. ولا يجوز عند الفراء دخول (واو) العطف قبل الخبر الواقع بعد (إلَّا) مع هذه العوامل، نحو: (ما أظن درهماً إلَّا وهو كافيك)؛ لأنَّ الواو معترضة، وكأنَّ (ظَنَّ) مستغنية عن المفعول الثاني، واستثنى من ذلك (ليس)، قال: "ويجوز في (ليس) خاصة أن تقول: ليس أحد إلَّا وهو هكذا؛ لأنَّ الكلام قد يُتوهم تمامه بـ(ليس)، وبحرف نكرة. ألا ترى أنَّك تقول: ليس أحد، وما من أحد فجاز ذلك فيها، ولم يُجز في (أظن)، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أظنَّ أحدًا" (١٣٣)، وتناوب استعمال العرب للفعل الماضي مكان المضارع يخضع للمعنى، فإن استقام المعنى صح تقدير أحدهما مكان الآخر، ويحتج لذلك، ويستدل بالمثال المرفوض، نحو قوله: "ألا ترى أنَّك لا تقول: أضرب زيداً حتى أقر" (١٣٤).

وقد تكون علة الرفض للمثال مركبة بمعنى أنَّ الرفض معلق بصورة معينة تستلزم إعراباً خاصاً للفعل مثلاً في نحو: (علمني علماً أنتفع به)، فجاء الفعل المرفوع (أنتفع) صفة للعلم، ويجوز الجزم على أنَّه شرط للأمر. وهناك توجيه مشروط في ذلك، قال: "فإن أُلقيت «به» لم يكن إلَّا جزمًا؛ لأنَّ الضمير لا يجوز في (أنتفع) ألا ترى أنَّك لا تقول: علمني علماً أنتفعه" (١٣٥)، وهنا قام الفراء بالتنبيه إلى عدم جواز إعراب (أنتفع) صفة لعدم القدرة على تقدير ضميرين، وعدم كفاية الضمير الواحد لأداء المعنى.

وفي موضع آخر أشار الفراء إلى أنَّ الاستثناء المفرغ مع (إلَّا) لا يكون إلَّا بوجود أداة النفي أي الجحد، وأنَّ هذا قد يغني عنه معنى الجحد في الفعل الذي يسبق (إلَّا)، قال: "وقوله: 'وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ' [سورة التوبة: ٣٢] دخلت (إلَّا)؛ لأنَّ في أبيت طرفاً من الجحد ألا ترى أنَّ (أبيت)

(١٣١) معاني القرآن: ٢/١٢٨

(١٣٢) انظر: معاني القرآن: ٢/٨٣

(١٣٣) معاني الفراء: ٢/٨٣

(١٣٤) معاني القرآن: ١/١٣٣

(١٣٥) معاني القرآن: ١/١٥٧

كقولك: لم أفعل، ولا أفعل، فكأنه بمنزلة قولك: ما ذهب إلا زيد. ولولا الجحد إذا ظهر أو أتى الفعل محتملاً لضميره لم تجز دخول (إلا) كما أنك لا تقول: (ضربت إلا أخاك)، ولا (ذهب إلا أخوك)^(١٣٦). ولا شك أن المثاليين المرفوضين لا يستعملان، وبعض النحويين يوافق الفراء، و يرى أن (يأبى) بمعنى (يكره)، و(يكره) بمعنى (يمنع) وفيه معنى النفي^(١٣٧)، وكان لبعضهم وقفة على وجود معنى الجحد في الفعل، وقدر كلاماً محذوفاً يقوم مقام المستثنى منه: (ويأبى الله كل شيء إلا أن يتم نوره)^(١٣٨).

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الحمد لله على فضله وإنعامه، فقد منّ عليّ باستكمال هذا البحث وفقاً لخطة وأهدافه، وأسفر عن نتائج منها:

- أن المثال النحوي المفترض عند الفراء بشكل عام يمثل غاية الاجتهاد لتوضيح المقصود، ففيه اختصار للجهد بالنسبة للمخاطب، لكنّه يحتاج إلى إعمال ذهن النحوي ليصنع مثالا مرفوضاً في صورة تعلق بذهن المخاطب فلا يستعملها في كلامه.
- أن الفراء قد يعتمد في رفضه لبعض الأمثلة المفترضة على عدم استعمال العرب لمثل هذا القول، ولكن ثبت أنه مسموع كما في استعمال (لما) بمعنى (إلا) في النثر.
- أن اهتمام الفراء بالأمثلة المرفوضة جاء في سياق الاستعمال الواقعي، فهو دائماً يربط المثال المرفوض بالقول وهو أدعى لاستحضار الذهن، وتصور المعنى، وتصور التركيب المرفوض، وكل ذلك أسهم في إظهار قدرته على توضيح القواعد وشرحها.
- أثبت البحث أن بعض الأمثلة المرفوضة عند الفراء قد ينقصها الاستقراء التام، كما في عدم جواز وقوع (إن) واسمها وخبرها خبراً لـ(إن).
- كذلك أثبت البحث أن مقاصد الفراء من التمثيل بأمثلة مرفوضة كلها تركز على توضيح القاعدة والتوجيه، فاعتمد أسلوبه على تنبيه المخاطب إلى التأويلات المحتملة، والفروق الظاهرة، واهتم بتأكيد القواعد وإيضاحها، واستعمل المثال المرفوض للاحتجاج والتنظير، والتعليل، ودفع اللبس وبيان الفروق فيما يقال وما لا يقال.

^(١٣٦) معاني القرآن: ١/٤٣٣

^(١٣٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٩٣

^(١٣٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢١١

وتوصي الباحثة بضرورة تتبع الأمثلة المرفوضة عند الفراء بصورها الأخرى للوقوف على آراء الفراء واجتهاداته العلمية والتعليمية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي البناء، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، محمد العميريني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١م.
- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الأرقم بن أي الأرقم (د.م)، ط١، ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء، العكبري، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، ط٤، ١٤١٥هـ.
- إعراب القرآن، أحمد النحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- الأعاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط ٢، (د.ت.).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، كمال الدين أبو لبركات، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وآخرين، دار لكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- تفسير الطبري جامع البيان، أبو جرير الطبري، دار التربية التراثية، مكة المكرمة، (د.ت.).
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت.).
- ديوان جرير، دار بيروت للكباعة والنشر. بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملوخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠١٥م.

- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد مختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح الشواهد النحوية في أمانات الكتب النحوية، محمد شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله أبو سعيد، تحقيق: مجموعة من العلماء، د. ط، القاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، ودار الكتب والوثائق القومية، د. ت.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ب. د.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
- الكشاف، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي المعوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: هدى قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد النجار، دار السرور، (د.م)، (د. ت.).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- المفصل في علم العربية، جار الله محمود الزمخشري، دار الجيل، بيروت، (د. ت.).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عياد النبتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.

ب- الرسائل الجامعية:

شرح كتاب سيبويه للرماني، رسالة دكتوراه، سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٨م.
المثال النحوي المعنوي في العربية: دراسة تحليلية تقويمية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كريم الربيعي، ٢٠٠٤م.

ج- المجلات والدوريات:

دور الشاهد في بناء القاعدة النحوية، إبراهيم ألبب، حكمت علي بريهان، مجلة جامعة تشرين، مجلد ٣٧، العدد ٣، ٢٠١٥م، (ص ٢٦١-٢٧٥)
الشحنة الدلالية للمثال النحوي المصنوع ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى المتعلم، العيدي زهرة، بن علي عبد السلام، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠م، (ص ٧٠٣-٧١٥).
المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني دراسة وتحليل، محمد العمري، مجلة الجامعة القاسمية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٣م، (ص ١٦١-١٩٤).
المثال المصنوع وأثره عند ابن جني دراسة في كتابه الخصائص، خالد السياب، حسين داخل مرزة، مجلة الباحث، العدد ٣٠، ٢٠١٩م، (ص ٧٠-٩٠).
المثال النحوي المصنوع فلسفته النحوية وأبعاده التربوية، سهى نعمة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية، المجلد ٤، العدد ٣٦، ٢٠٠٨م، (ص ٢٤١-٢٧٨).

المراجع العربية بالحروف اللاتينية

A: Books

- Ithāf Fuḍalā' al-bashar fī al-qirā'āt al-arba'ah 'ashar, Shihāb al-Dīn al-Dimyāṭī al-binā', Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, Bayrūt, 2001.
- al-Istiqrā' al-nāqīṣ wa-atharuhu fī al-naḥw al-'Arabī, Muḥammad al-'Umayrīnī, Dār al-Ma'rifah al-Jāmi'iyyah, al'skndryt, 2011.
- Asrār al-'Arabīyah, al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Anbārī, Dār al-Arqam ibn Ayy al-Arqam, Ṭ1, 1999.
- al-Uṣūl fī al-naḥw, Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Sahl, taḥqīq : 'Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ṭ 4, Bayrūt, Mu'assasat al-Risālah, 1999.
- I'rāb al-qirā'āt al-shawādh, Abū al-Baqā', al-'Ukbarī, taḥqīq : Muḥammad 'Azzūz, 'Ālam al-Kutub, Ṭ1, 1996.
- I'rāb al-Qur'ān wa-bayānih, Muḥyī al-Dīn Darwīsh, Dār al-Irshād lil-Shu'ūn al-Jāmi'iyyah, Ḥimṣ, ṭ4, 1415h.
- I'rāb al-Qur'ān, Aḥmad al-Naḥḥās, taḥqīq : Zuhayr Zāhid, 'Ālam al-Kutub, Bayrūt, ṭ3, 1988.
- al-Aghānī, Abū al-Faraj al-Aṣfahānī, taḥqīq Samīr Jābir, Dār al-Fikr, Bayrūt, Ṭ 2, D. t.
- al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū lbrkāt, taḥqīq : Ḥasan Ḥamad, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1998.

- al-Baḥr al-muḥīṭ, Abū Ḥayyān al-Andalusī, taḥqīq: ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd, wa-ākharīn, Dār li-kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 2001.
- al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān, Abū al-Baqā’ al-‘Ukbarī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1998.
- al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn ‘Āshūr, al-Dār al-Tūnisīyah, Tūnis, 1984.
- Tafsīr al-Ṭabarī Jāmi‘ al-Bayān, Abū Jarīr al-Ṭabarī, Dār al-Tarbiyah al-turāthīyah, Makkah al-Mukarramah, b. D.
- al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah, Abū ‘Alī al-Fārisī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 2001.
- al-Khaṣā’iṣ, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, taḥqīq: Muḥammad al-Najjār, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt, b. t.
- Dīwān Jarīr, Dār Bayrūt Ilkbā‘h wālnshr Bayrūt, 1406h-1986.
- Raṣf al-mabānī fī sharḥ ḥurūf al-ma‘ānī, Aḥmad al-Māliqī, taḥqīq: Aḥmad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam, Dimashq, ṭ3, 2002.
- Ru‘ā lisānīyah fī Naẓarīyat al-naḥw al-‘Arabī, Ḥasan al-Mulḥ, Dār al-Shurūq, ‘Ammān, Ṭ1, 2015.
- Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb, ‘Uthmān ibn Jinnī, taḥqīq: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, ṭ2, 1993.
- Sharḥ al-Tas’hīl, Ibn Mālik, taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, wa-Muḥammad Makhtūn, Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Ṭ1, 1990.
- Sharḥ al-shawāhid al-naḥwīyah fī Ammāt al-Kutub al-naḥwīyah, Muḥammad shrrāb, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ1, 2007.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn Ya‘īsh, Abū al-Baqā’ Ya‘īsh ibn ‘Alī ibn Ya‘īsh, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2001.
- Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥāḥib li-Raḍī al-Dīn al-strābādhy, ta‘līq: Imīl Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1998.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh, al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh Abū Sa‘īd, taḥqīq: majmū‘ah min al-‘ulamā’, D. Ṭ, al-Qāhirah, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, wa-Dār al-Kutub wa-al-Wathā’iq al-Qawmīyah, D. t.
- al-‘Ayn, al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī, taḥqīq: Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl, b. D.
- al-Kitāb, Sībawayh, Abū Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar, taḥqīq: ‘Abd al-Salām Hārūn, ṭ3, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1988.
- al-Kashshāf, Jār Allāh Maḥmūd al-Zamakhsharī, taḥqīq: ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd, ‘Alī al-m‘wḍ, Maktabat al-‘Ubaykān, al-Riyāḍ, Ṭ1, 1998.
- al-Kullīyāt : Mu‘jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah, Abū al-Baqā’ Ayyūb ibn Mūsā al-Kaffawī, taḥqīq: ‘Adnān Darwīsh wa-Muḥammad al-Miṣrī, ṭ2, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1998.

Lisān al-‘Arab, li-Ibn manẓūr Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘Alī al-Anṣārī, al-ḥawāshī: llyāzjy wa-Jamā‘at min al-lughawīyīn, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414h.

Majālis al-‘ulamā’, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Ishāq al-Zajjājī, taḥqīq: ‘Abd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1399.

Ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh, Abū Ishāq al-Zajjāj, taḥqīq: ‘Abd al-Jalīl Shalabī, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, 1408. Ma‘ānī al-Qur’ān, Sa‘īd ibn ms‘dh al-Akhfash, taḥqīq: Hudā Qurra‘ah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1409.

Ma‘ānī al-Qur’ān, Yaḥyá ibn Ziyād al-Farrā’, taḥqīq: Muḥammad al-Najjār, Dār al-Surūr.

Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a‘arīb, Ibn Hishām al-Anṣārī, taḥqīq: Māzin al-Mubārak, Muḥammad ‘Alī, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1399.

al-Mufaṣṣal fī ‘ilm al-‘Arabīyah, Jār Allāh Maḥmūd al-Zamakhsharī, Dār al-Jīl, Bayrūt, b. t.

al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Abū Ishāq al-Shāṭibī, taḥqīq: ‘Ayyād al-Thubaytī, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1407.

B: Dissertations

Sharḥ Kitāb Sībawayh lil-Rummānī, Risālat duktūrāh, Sayf al-‘Arīfī, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd, al-Riyāḍ, 1408.

al-Mithāl al-Naḥwī al-Ma‘nawī fī al-‘Arabīyah dirāsah taḥlīlīyah taqwīmīyah, Risālat duktūrāh, Jāmi‘at Baghdād, Karīm al-Rubay‘ī, 2004.

C: Journal Articles

Dawr al-Shāhid fī binā’ al-Qā’idah al-naḥwīyah, Ibrāhīm albb, Ḥikmat ‘Alī bryhān, Majallat Jāmi‘at Tishrīn, mjld37, al‘dd3, 2015. p261-275.

al-Shiḥnah al-dalālīyah lilmthāl al-Naḥwī al-Maṣnū‘ wa-dawruhā fī al-tanshi‘ah al-ijtimā‘īyah ladā al-muta‘allim, al-‘Īdī Zahrah, ibn ‘Alīyah ‘Abdussalām, Majallat Ishkālāt fī al-lughah wa-al-adab, mjld10, al-‘adad 4, 2020. p703-715.

al-Mithāl al-mukhālif llqā‘dh fī Kitāb al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īdāḥ lljrjāny dirāsah wa-taḥlīl, Muḥammad al-‘Umarī, Majallat al-Jāmi‘ah al-Qāsimīyah, almjld2, al‘dd1, 2023. p161-194.

al-Mithāl al-Maṣnū‘ wa-atharuhu ‘inda Ibn Jinnī dirāsah fī kitābihi al-Khaṣā’iṣ, Khālid al-Sayyāb, Ḥusayn dākhil Mirzah, Majallat al-bāḥith, al‘dd30, 2019. p70-90.

al-Mithāl al-Naḥwī al-Maṣnū‘ falsafatuh al-naḥwīyah wa-ab‘āduhu al-Tarbawīyah, Suhā Na‘jah, Majallat Kullīyat al-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-al-‘Arabīyah, al-Imārāt al-‘Arabīyah, almjld4, al‘dd36, 2008, p241-278.

Propositional Instances Rejected by Al-Farra

A Grammatical Study

Hind Abdulaziz Alsolyman

Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Humanities
and Social Sciences, Princess Noura bint Abdulrahman University, Riyadh,
Saudi Arabia.
haalsolyman@pnu.edu.sa

Abstract

Al-Farra' was concerned with grammatical examples and adapted them for various purposes. This research discusses hypothetical grammatical examples rejected by Al-Farra' in his book *Ma'ani al-Qur'an*, which serves as a source for Kufan grammar. The study focuses on instances which Al-Farra' explicitly rejected as total refusal, deeming them incorrect, or prohibiting their use through expressions such as "*La Taqool and La Taqul*" ("Do not say" in Arabic) or similar terminologies, such as "*Ni'ma Mithloka Zaydun*" (Zayd is as excellent as you!) and "*Darabtu Illa Akhaka*" (I hit but your brother). The researcher adopts both descriptive and analytical methodologies to achieve the research objectives, including analyzing these rejected examples, identifying the reasons for their rejection, and uncovering Al-Farra's intentions behind their use. The research demonstrates the structural, semantic, or contextual reasons for rejection due to the lack of Arabs' regular usage of those examples, however they were proven to be heard in prose as in "*lamma*" to mean "except" (*illa*). Al-Farra' focused on real usage and gave explanation to evoke thought and conceptualize the meaning and rejected structure, which demonstrated Al-Farra' teaching ability. The examples represent the utmost efforts to clarify the grammatical rule through their opposite. While they reduce the efforts of learners, they also embody a unique scientific and educational approach, in which Al-Farra' employed argumentation, justification, preventing ambiguity, clarifying distinctions, logical connection, and theorizing to achieve a deep understanding of the grammatical rule.

Keywords: Instances, Rejection, Proposition, Made-up (unfounded).